

## قرار رئيس مجلس الوزراء

رقم ٣٤٠٢ لسنة ٢٠١٥

رئيس مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الدستور؛

وعلى قانون حماية الآثار الصادر بالقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٨٣ وتعديلاته

ولائحته التنفيذية؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٢ لسنة ١٩٩٤ بإنشاء المجلس الأعلى للآثار؛

وعلى قرار رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة رقم ٢٨٣ لسنة ٢٠١٢؛

وعلى موافقة اللجنة الدائمة للآثار المصرية بجلستها المنعقدة بتاريخ ٢٠١٣/٥/٨؛

وعلى ما عرضه وزير الآثار؛

قرر:

(المادة الأولى)

تعتبر أرضاً أثرية الأرضي المملوكة للدولة بمنطقة النقوش الأثرية خلف بازار تركواز -

طريق السادات - جنوب مدينة أسوان بمساحة ١٢٨٦م<sup>٢</sup> مركز ومدينة أسوان والموضحة المحدود

والمعالم بالذكر الإيضاحية والخريطة المساحية المرفقتين .

(المادة الثانية)

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

صدر برئاسة مجلس الوزراء في ١٥ ربيع الأول سنة ١٤٣٧ هـ

(الموافق ٢٦ ديسمبر سنة ٢٠١٥ م ) .

رئيس مجلس الوزراء

مهندس / شريف إسماعيل

## وزارة الآثار

### مذكرة إيضاحية

#### مشروع قرار رئيس مجلس الوزراء

بشأن ضم منطقة النقوش الأثرية خلف بازار تركواز - أسوان

تنص المادة الثالثة من قانون حماية الآثار رقم ١١٧ لسنة ١٩٨٣ وتعديلاته على أنه : "يعتبر أرضاً أثرية الأرضى المملوكة للدولة التي اعتبرت أثريّة بمقتضى قرارات أو أوامر سابقة على العمل بهذا القانون أو التي يصدر باعتبارها كذلك قرار من رئيس مجلس الوزراء بناءً على عرض الوزير المختص بشئون الثقافة .....".

وتنص المادة (٦٧) من اللائحة التنفيذية الصادرة بالقرار رقم ٧١٢ لسنة ٢٠١٠ للقانون سالف الذكر على أنه : "وفقاً لأحكام القانون يشكل الأمين العام لجنتين برئاسته هما (اللجنة الدائمة للآثار المصرية واليونانية والرومانية واللجنة الدائمة للآثار الإسلامية والقبطية واليهودية) - ويجوز له أن يضم إلى عضوية أيٍ منها من يراه مناسباً من العاملين بالمجلس أو من خارجه من ذوى الخبرة أو من لهم اهتمام بشئون الآثار".

وتنص المادة (٧٠) من اللائحة التنفيذية لذات القانون على أن : "تحتضن اللجنتان وتصدر قراراتهما - كل في صدر اختصاصها - بالنظر في كل ما يتعلق بشئون الآثار ، وعلى الأخص الموضوعات الآتية ..... ٣ - تحديد حرم الآثر ، وخطوط التجميل ، والمناطق المتاخمة ومحيط بيته الآثر ، والأراضي المعتبرة منافع عامة (آثار) والمطلوب إخضاعها".

وطبقاً لحضور المعاينة المؤرخ ٢٠١٢/١١/١٧ وما جاء بالمذكرة العلمية بأن مناطق النقوش الأثرية خلف بازار تركواز - طريق السادات - جنوب مدينة أسوان بمساحة ١٢٨٦ م<sup>٢</sup> هي عبارة عن مجموعة من النقوش الملكية التي تعود لعصر الدولة الحديثة للملك

رمسيس الثاني وتحتمس الثاني وأمون حوت الثالث وسيتي الأول وهو الموقع الوحيد بين مجموعات النقوش الأثرية الموجودة بأسوان والذي يحتوى على هذا العدد المجتمع من النقوش الملكية ، لذلك أطلق عليه النقوش الملكية .

وهذه النقوش تذكر انتصارات وأحداث وأعمال الملوك بهذه المنطقة وليس مجرد ألقاب وأسماء مثل باقى المناطق الأخرى ، ويضيف ذلك أهمية بالغة لهذه المجموعة من النقوش والتي نفذت بتقنية عالية من كتبة متخصصين على الكتل الجرانيتية الكبيرة بالقرب من الطريق الأثري القديم .

وبالإضافة إلى النقوش الملكية هناك مجموعة أخرى من النقوش الخاصة بالأفراد العاملين تحت إمرة هؤلاء الملوك بهذه المنطقة والتي ذكروا فيها أعمالهم وألقابهم وارتباطهم بهم ، وتعد منطقة النقوش الملكية من أهم مناطق النقوش الأثرية بأسوان ، نظراً لما تحمله من نصوص أثرية هامة تضيف معلومات هامة عن علاقة القبائل النوبية بالحكومة المصرية والتحسينات التي قامت بها الحكومة لمنع أعمال السلب والنهب على طريق التجارة بين مصر والجنوب .

وإذ وافقت اللجنة الدائمة للآثار المصرية بجلستها في ٢٠١٣/٥/٨ على ضم منطقة النقوش الأثرية خلف بازار تركواز - طريق السادات بمساحة ١٢٨٦ م<sup>٢</sup> مركز مدينة أسوان والسير في إجراءات ضم المنطقة المذكورة :

وحيث إنه صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٧٩ لسنة ٢٠١٥ بتعيين وزير للآثار وقد سبق صدور قرار المجلس الأعلى للقوات المسلحة رقم ٢٨٣ لسنة ٢٠١٢ والذي ينص على أنه : ( تستبدل عبارتا "الوزير المختص بشئون الآثار" و "الوزارة المختصة بشئون الآثار" بعباراتي "وزير الثقافة" و "وزارة الثقافة" أينما وردتا بقرار رئيس الجمهورية رقم ٨٢ لسنة ١٩٩٤ بإنشاء المجلس الأعلى للآثار ) :

**ذلك**

فقد أعد مشروع القرار المرفق ويترشّف السيد الأستاذ الدكتور وزير الآثار برقعه  
للتفضل بالنظر والموافقة بإصدار القرار .

وزير الآثار

أ. د/ محمد وحى الدماطى



